



الأمم المتحدة

## اللجنة الإحصائية

تقرير عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين

(28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس و 4 آذار/مارس 2022)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 4



الرجاء إعادة استعمال الورق



## اللجنة الإحصائية

تقرير عن أعمال الدورة الثالثة والخمسين  
(28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس و 4 آذار/مارس 2022)



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
5	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها . . . . .
5	ألف - مشروع القرار المعروض على المجلس لاعتماده . . . . .
5	ضمان أن يكون العمل في مجال الإحصاءات والبيانات متكيفا مع النظام الإيكولوجي الإحصائي والبياناتي المتغير . . . . .
8	باء - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده . . . . .
8	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها . . . . .
12	جيم - المقررات التي يُوجه انتباه المجلس إليها . . . . .
12	المقرر 101/53 إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 . . . . .
14	102/53 البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 . . . . .
15	103/53 الشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 . . . . .
16	104/53 الإشراف على البيانات . . . . .
17	105/53 أساليب عمل اللجنة الإحصائية . . . . .
17	106/53 تطوير الإحصاءات الإقليمية . . . . .
18	107/53 تعدادات السكان والمساكن . . . . .
19	108/53 التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية . . . . .
20	109/53 إحصاءات انعدام الجنسية . . . . .
20	110/53 إحصاءات المستوطنات البشرية . . . . .
21	111/53 الإحصاءات الجنسانية . . . . .
22	112/53 الإحصاءات الصحية . . . . .
23	113/53 إحصاءات الجريمة . . . . .
24	114/53 إحصاءات التعليم . . . . .
25	115/53 المحاسبة البيئية - الاقتصادية . . . . .

26	إحصاءات تغير المناخ	116/53
27	الحسابات القومية	117/53
28	تقرير شبكة الإحصائيين الاقتصاديين	118/53
29	إحصاءات الأعمال والتجارة	119/53
30	إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	120/53
31	برنامج المقارنات الدولية	121/53
32	الإحصاءات الزراعية والريفية	122/53
33	إحصاءات الاقتصاد غير الرسمي	123/53
34	البيانات الضخمة	124/53
35	التصنيفات الإحصائية الدولية	125/53
36	البيانات المفتوحة	126/53
37	تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية	127/53
38	إحصاءات الحوكمة والسلام والأمن	128/53
38	برنامج عمل شعبة الإحصاءات	129/53
39	بنود للعلم	130/53
40	جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها	الثاني -
41	تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين	الثالث -
42	تنظيم الدورة	الرابع -
42	افتتاح الدورة ومدتها	ألف -
42	الحضور	باء -
42	انتخاب أعضاء المكتب	جيم -
42	جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	دال -
43	الوثائق	هاء -

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

#### ألف - مشروع القرار المعروض على المجلس لاعتماده

1 - توصي اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

### ضمان أن يكون العمل في مجال الإحصاءات والبيانات متكيفا مع النظام الإيكولوجي الإحصائي والبياناتي المتغير

#### إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه *يسلم* بأهمية الإحصاءات والبيانات الجيدة التي يمكن الوصول إليها في حين وقتها والموثوقة والمصنفة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية التي وضعتها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وفي دعمها، وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، وكأساس لاتخاذ قرارات سريعة وقائمة على البيانات،

*وإنه يشير* إلى قرار الجمعية العامة 261/68 المؤرخ 29 كانون الثاني/يناير 2014 الذي أيدت الجمعية بموجبه المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأكدت أنه لكي تكون القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي فعالة لا بد أن تضمنها أطر قانونية ومؤسسية وأن تحظى بالاحترام على جميع المستويات السياسية، ومن قبل كافة الأطراف صاحبة المصلحة في النظم الإحصائية الوطنية،

*وإنه يشير أيضا* إلى قرار الجمعية العامة 313/71 المؤرخ 6 تموز/يوليه 2017، الذي اعتمدت فيه الجمعية إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(1)</sup>، وشددت على وجوب الاضطلاع بجميع أنشطة النظام الإحصائي العالمي في امتثال تام للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006 المؤرخ 24 تموز/يوليه 2006،

*وإنه يشير كذلك* إلى قراره 6/2006 الذي دعا المجلس فيه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجان الإقليمية والوكالات الدولية، إلى دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء وتطوير وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، لا سيما قدرات البلدان النامية،

*وإنه يشير* إلى قراره 5/2020 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2020، الذي دعا فيه المجلس إلى تعزيز تنسيق البرامج الإحصائية لمختلف الأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة، وحدد اللجنة الإحصائية بوصفها الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج الإحصائية لمنظومة الأمم المتحدة،

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

**وإن يضع في اعتباره** تطور النظام الإحصائي ونظام البيانات، وزيادة الرقمنة في كل مجال من مجالات الحياة التي تنتج من أجلها الإحصاءات والبيانات، والابتكار المستمر للأنشطة الإحصائية، وتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وضرورة تحديث المكاتب الإحصائية والنظم الإحصائية الوطنية، مما يمكنها من توفير خدمات عالية الجودة، وإحصاءات وبيانات يسهل الوصول إليها في حين وقتها وموثوقة ومصنفة ومفتوحة وقابلة للتشغيل البيئي، ومستقاة من مصادر بيانات تقليدية وجديدة على السواء وتستخدم بالكامل نظم المعلومات الجغرافية المكانية،

**وإن يلاحظ** الدور المتزايد الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية في المشهد البياناتي المتغير، حيث تسند إليها بصورة متزايدة مسؤوليات إشرافية على البيانات في نظم البيانات الوطنية،

**وإن يلاحظ أيضا** أهمية خصوصية البيانات، وأمن البيانات، وحماية البيانات، والاستخدام الأخلاقي للإحصاءات والبيانات، فضلا عن الحاجة إلى الموازنة بين استخدام البيانات وشفافيتها وإمكانية الوصول إليها وبين السرية وحماية البيانات المجمع للأغراض الإحصائية، بوصفها عوامل تمكينية للثقة في الإحصاءات والبيانات،

**وإن يلاحظ كذلك** ضرورة تخفيف عبء كتابة التقارير الواقع على عاتق الدول الأعضاء ودعم إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي، والتقييد بمعايير الجودة العالية، والملكية الوطنية للبيانات،

**وإن يعيد تأكيد قراره** 8 (د-1) المؤرخ 16 شباط/فبراير 1946 بشأن إنشاء اللجنة الإحصائية، بصيغته المعدلة بموجب القرار 8 (د-2) المؤرخ 21 حزيران/يونيه 1946، وقراره 1566 (د-50) المؤرخ 3 أيار/مايو 1971، الذي أشار إلى أن اللجنة ستساعد المجلس فيما يلي:

- (أ) تشجيع وضع الإحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة،
- (ب) تنسيق الأعمال الإحصائية للوكالات المتخصصة،
- (ج) تطوير الخدمات الإحصائية المركزية للأمانة العامة،
- (د) إسداء المشورة إلى أجهزة الأمم المتحدة بشأن المسائل العامة المتصلة بجمع المعلومات الإحصائية وتحليلها ونشرها،
- (هـ) زيادة تحسين الإحصاءات والأساليب الإحصائية بشكل عام،

1 - **يؤكد من جديد** أن اللجنة الإحصائية هي الهيئة الرئيسية لتنسيق البرامج الإحصائية العالمية بوجه عام ولنظام الأمم المتحدة الإحصائي والمتعلق بالبيانات؛

2 - **يسلم** بإنجازات اللجنة الإحصائية، ويدعم عملها الحالي والمستقبلي، في تعزيز تطوير النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية والدولية عن طريق اعتماد معايير إحصائية دولية وأطر لرصد التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

3 - **يهيب** بنظام الأمم المتحدة الإحصائي والمتعلق بالبيانات أن يقدم إلى اللجنة الإحصائية تقريرا عن الأعمال المتعلقة بالإحصاءات والبيانات في جميع المجالات، لتمكين اللجنة الإحصائية من أداء وظيفتها بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إدارة المعلومات الإحصائية وإدارة الإحصاءات والبيانات؛



- 4 - **يُهيَّب** بالدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من برامج الأمانة العامة ذات الصلة أن تراعي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأن تلتزم بها<sup>(2)</sup>؛
- 5 - **يؤكد** على أهمية قيام الدول الأعضاء ببناء نظم إحصائية وبياناتية متكيفة ومرنة وملائمة وسريعة الاستجابة وقوية تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تدمج المعلومات الجغرافية المكانية إدماجاً تاماً وتسعى إلى تحسين التنسيق عبر النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية من خلال توسيع دور المكاتب الإحصائية الوطنية في المشهد البياناتي المتغير، حيث يجري تكليفها بشكل متزايد بمسؤوليات الإشراف على البيانات في النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية؛
- 6 - **يؤكد أيضاً** على ضرورة الابتكارات التكنولوجية من أجل التحديث المنهجي للمكاتب الإحصائية والنظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية استجابة لطائفة واسعة من المصادر الإحصائية ومصادر البيانات، بما في ذلك، على سبيل المثال، السجلات الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، والبيانات المملوكة للقطاع الخاص، وغيرها من مجموعات البيانات المتولدة من خلال أدوات جديدة يمكن إدماجها، بعد ضمان جودتها، لإنتاج إحصاءات؛
- 7 - **يؤكد كذلك** على ضرورة تعزيز الممارسات الرامية إلى توليد معلومات تتماشى مع المبادئ التي تكفل الاتساق والقابلية للمقارنة، بما في ذلك إمكانية المقارنة عبر الزمان والمكان، وخصوصية البيانات وسريتها، مع الموازنة بين الخصوصية وحماية المعلومات المجمعة للأغراض الإحصائية واستخدام البيانات والشفافية وإمكانية الوصول إليها؛
- 8 - **يسلم** بأهمية قيام النظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية ببناء شراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الإحصائي ونظام البيانات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة خارج نظام البيانات الوطني الرسمي، وإدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لجمع البيانات الدقيقة حتى لا يتخلف أحد عن الركب فعلياً؛
- 9 - **يرى** أن الهدف النهائي لعمل اللجنة الإحصائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن يكون تحقيق نظام متكامل للإحصاءات والبيانات في عملية التجميع، مع التقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس 6/2006، وقيام أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها بعرض الإحصاءات والبيانات الدولية وتصويرها ونشرها على نحو فعال، مع إيلاء اهتمام خاص لمتطلبات استعراض وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في سياق جداول أعمال الأمم المتحدة الرئيسية للتنمية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية؛
- 10 - **يطلب** إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من برامج الأمانة العامة ذات الصلة أن تواصل تعاونها التام مع اللجنة الإحصائية في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بالمهام الواردة في الفقرة 9 أعلاه، وأن تعتبرها ذات أهمية مركزية في تنسيق برامج عملها، خصوصاً البرامج الطويلة الأجل، والعمل في اتجاهات جديدة؛

(2) قرار الجمعية العامة 261/68.

11 - **يسلم** بالحاجة إلى تعزيز القدرات الرقمية والتكنولوجية والابتكارية للنظام الإحصائي للأمم المتحدة والنظم الإحصائية ونظم البيانات الوطنية لتلبية احتياجات وإمكانات النظام الإحصائي ونظام البيانات الآخذ بالتطور؛

12 - **يطلب** إلى اللجنة الإحصائية أن تقوم، بدعم من شعبة الإحصاءات بوصفها أمانتها، بدور المنتدى الرئيسي للمناقشات وتبادل المعارف وتقاسم أفضل الممارسات المتعلقة بالإحصاءات والبيانات في جميع المجالات، وأن تضع وتضامن معايير وقواعد وأدوات ومنهجيات إحصائية دولية، لدعم وتعزيز تطوير نظم إحصائية وطنية مستدامة، وتطوير وبناء قدرات النظم الوطنية، ودعم الأوساط المهنية للإحصاءات الرسمية، وضمان استمرار الابتكارات للتكيف مع النظام الإحصائي والبياناتي المتغير؛

13 - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم البلدان النامية في تعزيز نظمها الإحصائية ونظم بياناتها التي تلتزم بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية كأساس لخططها الإنمائية وتقييم تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

## باء - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

2 - توصي اللجنة الإحصائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

### تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها

*إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،*

(أ) **يحيط علماً** بتقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين؛

(ب) **يقرر** أن تُعقد الدورة الرابعة والخمسون للجنة في نيويورك في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023؛

(ج) **يقر** جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الرابعة والخمسين للجنة على النحو الوارد أدناه:

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

### الوثائق

جدول الأعمال المؤقت والشروح

مذكرة من الأمانة العامة بشأن برنامج العمل والجدول الزمني للمؤقتين

3 - الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية:

(أ) الإحصاءات الديمغرافية؛

**الوثائق**

تقرير الأمين العام

(ب) إحصاءات اللاجئين؛

**الوثائق**

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخلياً والعمومي الجنسية

(ج) إحصاءات العمل والعمالة؛

**الوثائق**

تقرير منظمة العمل الدولية

(د) استقصاءات الأسر المعيشية.

**الوثائق**

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية

الإحصاءات الاقتصادية: - 4

(أ) الحسابات القومية؛

**الوثائق**

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

(ب) إحصاءات الأعمال والتجارة؛

**الوثائق**

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة

(ج) الإحصاءات المالية؛

**الوثائق**

تقرير صندوق النقد الدولي

(د) برنامج المقارنات الدولية؛

**الوثائق**

تقرير البنك الدولي

(هـ) إحصاءات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

### الوثائق

التقرير المشترك الصادر عن معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(و) الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل.

### الوثائق

تقرير شبكة الإحصائيين الاقتصاديين

5 - إحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة:

(أ) الإحصاءات البيئية؛

### الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) المحاسبة البيئية - الاقتصادية.

### الوثائق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

6 - الأنشطة غير المصنفة حسب المجال:

(أ) تنسيق البرامج الإحصائية؛

### الوثائق

تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية

تقرير لجنة كبار إحصائيي منظومة الأمم المتحدة

(ب) المعايير المفتوحة المشتركة لتبادل البيانات والبيانات الوصفية وتقاسمها؛

### الوثائق

تقرير الجهات الراعية لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية

(ج) تنمية القدرات الإحصائية؛

### الوثائق

تقرير الأمين العام

(د) البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

### الوثائق

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات  
لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تقرير الأمين العام عن العمل المتعلق باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف  
التنمية المستدامة

(هـ) متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات؛

#### الوثائق

تقرير الأمين العام

(و) الأطر الوطنية لضمان الجودة؛

#### الوثائق

تقرير فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة

(ز) تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

#### الوثائق

تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

(ح) البيانات الضخمة؛

#### الوثائق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية

(ط) التنمية الإحصائية الإقليمية؛

#### الوثائق

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(ي) إدارة النظم الإحصائية وتحديثها؛

#### الوثائق

تقرير الأمين العام

(ك) الإشراف على البيانات.

#### الوثائق

تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

- 7 المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات).

- 8 جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها.

## الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات

9 - تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين.

## جيم - المقررات التي يُوجه انتباه المجلس إليها

3 - يوجّه انتباه المجلس إلى المقرّرات التالية التي اتخذتها اللجنة.

## المقرر 101/53

إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة

التنمية المستدامة لعام 2030

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة<sup>(3)</sup>، وأعربت عن تقديرها لعمله المتواصل من أجل تنفيذ إطار المؤشرات العالمية؛

(ب) أثنت على الفريق لما قام به من استعراض منهجي لإطار المؤشرات وتحديثات التصنيف حسب المستوى، وأوصت بالتعجيل بالعمل المنهجي المتبقي، مع إيلاء اعتبار دقيق للأثر على عمل النظم الإحصائية الوطنية؛

(ج) وافقت على التحسينات السنوية المقترحة لمؤشري الهدفين 11-5-2 و 16-1-4، ولاحظت التحفظ على تنقيح المؤشر 11-5-2، واقترحت تقسيم المؤشر الجديد 11-5-3 إلى مؤشرين فرعيين؛

(د) أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق في تجميع وعرض أفضل الممارسات المتعلقة برصد الأهداف من البلدان، ودعت المزيد من البلدان إلى تبادل خبراتها؛

(هـ) رحبت بمجموعة الأدوات المتعلقة باستخدام تقدير المساحات الصغيرة لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وطلبت مواصلة تقديم الدعم للبلدان في هذا المجال؛

(و) شجعت الفريق على مواصلة إدماج ابتكار البيانات في عمله، بما في ذلك استخدام مصادر البيانات غير التقليدية، لسد الثغرات في البيانات بالتعاون الوثيق مع أفرقة الخبراء المسؤولة تقنيا عن وضع المعايير الإحصائية ذات الصلة بالمحتوى؛

(ز) اعتمدت خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة للجهات الفاعلة الإحصائية والجغرافية المكانية العاملة ضمن إطار المؤشرات العالمية؛

(ح) شدّدت على ضرورة مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان لبناء قدرتها على رصد الأهداف، وإنتاج مؤشرات للأهداف، وتحديث النظم الإحصائية؛

(3) E/CN.3/2022/2.

- (ط) شجعت الفريق على تقاسم جميع برامج ومواد بناء القدرات والتدريب بشأن رصد الأهداف من على منصة مشتركة ليستفيد منها الجميع؛
- (ي) أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الفريق والوكالات الراعية لتحسين تدفقات البيانات من أجل عمليات إعداد التقارير والتحقق على الصعيد العالمي، وشجعت على إجراء حوار منظم بين الفريق والوكالات الراعية لزيادة تعزيز هذه الجهود؛
- (ك) اعتمدت المؤشر الجديد المقترح 17-3-1 وأثبتت على الفريق العامل المعني بقياس الدعم الإنمائي لعملياته الشفافة، وطلبت إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يكونا الراعيين المشاركين للمؤشر الجديد وأن يعملوا عن كثب لتجنب الازدواجية، ووافقت على حل الفريق العامل لأنه أنجز ولايته؛
- (ل) لاحظت أن التطويرات الإضافية للاقتراح ينبغي أن تستند إلى المداولات التي جرت والتقدم الذي أحرزه الفريق العامل، بما يكفل استقرار المؤشر، مع ملاحظة أن المؤشر الفرعي المتعلق بالتمويل الخاص المعبأ كان يُقترح على أساس تجريبي ويحتاج إلى مزيد من العمل؛
- (م) سلمت بأهمية أن يقدم الأعضاء المعلومات اللازمة لقياس الدعم الإنمائي في إطار المؤشر الجديد، ورحبت بالجهود التي يبذلها الفريق العامل للتوصل إلى اتفاق بشأن اقتراح المؤشر باستخدام قواعد البيانات القائمة والجديدة المنشأة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمصدرين من مصادر البيانات؛
- (ن) رحبت بوضع إطار مفاهيمي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطلبت أن يجري تمكين الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا الشأن، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد التقارير على الصعيد العالمي وبناء القدرات، وذلك من خلال الرعاية المشتركة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بقيادة بلدان الجنوب، استناداً إلى آليات تقودها البلدان، وإدراجها في إطار المؤشر 17-3-1 في المستقبل، ودعت البلدان المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل عن كثب مع المؤتمر؛
- (س) وافقت على السبل المقترحة للمضي قدماً في مواصلة استعراض مسألة قياس الجهود العالمية والإقليمية المبذولة دعماً للأهداف، مع التسليم بأن ذلك يقع خارج نطاق المؤشر 17-3-1، ورحبت باهتمام البلدان بإجراء استعراض لهذه المسألة، الذي ينبغي أن تقوده البلدان، بمشاركة البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تدعمه حسب الحاجة، وطلبت إلى البلدان أن تقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين؛
- (ع) لاحظت أن بلدان الجماعة الكاريبية أعربت عن قلقها إزاء حذف المؤشر 8-9-2 نتيجة للاستعراض الشامل لعام 2020؛
- (ف) طلبت إلى الفريق أن يعمل بالتنسيق الوثيق مع الوكالة الراعية على اقتراح بشأن مؤشرات تتعلق بالسياحة المستدامة من أجل تحسين رصد الغاية 8-9 وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين؛
- (ص) وافقت على برنامج العمل المقترح للفريق، وطلبت إدراج العمل المتعلق بالسياحة المستدامة.

102/53

## البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير الأمين العام<sup>(4)</sup>، وأحاطت علماً ببرنامج العمل المقترح؛
- (ب) أعربت عن تقديرها لما تقوم به شعبة الإحصاءات من عمل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، من أجل دعم متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها<sup>(5)</sup>، بما في ذلك تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإطلاق المنصة العالمية الجديدة لبيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) أعربت عن تقديرها لأنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات وشركاؤها لمساعدة الدول الأعضاء على إتاحة البيانات المتعلقة بالأهداف؛
- (د) أيدت مبادرة آنية البيانات لبناء القدرات في البلدان على استخدام مصادر بيانات جديدة، وأعربت عن تقديرها لتقاسم المواد التدريبية، واقترحت توسيع نطاق المبادرة لتشمل المزيد من البلدان؛
- (هـ) أيدت عمل التعاونية بشأن استخدام البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية، وأعربت عن تقديرها لتبادل الخبرات بين الأقران، وأشارت إلى أن هذه المبادرة مهمة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين البيانات عموماً؛
- (و) أيدت مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بنظام موحد من محاور البيانات الوطنية والعالمية التي تستفيد من عمل خريطة الطريق الجغرافية المكانية لأهداف التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق استخدام الحلول والمنصات التقنية المفتوحة المصدر؛
- (ز) أعربت عن تقديرها للجهود والإنجازات التي حققتها الشبكة العالمية لمؤسسات التدريب الإحصائي، وأوصت بزيادة التنسيق مع البلدان لفهم احتياجاتها التدريبية؛
- (ح) أعربت عن تقديرها لإنشاء الشبكة العالمية لموظفي البيانات والإحصائيين بوصفها آلية فعالة لتبادل المعلومات والمعارف والربط الشبكي؛
- (ط) أثنت على الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية لما قام به من عمل، لا سيما دعمه للبلدان في التغلب على تحديات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لأغراض الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وشجعت الفريق على مواصلة هذا العمل، بما في ذلك بشأن استخدام أساليب مبتكرة؛
- (ي) سلّمت بالعمل الهام الذي اضطلع به الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية في دعم الفريق الاستشاري التقني المعني بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 الذي أنشأته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية في تقديم

(4) E/CN.3/2022/3.

(5) قرار الجمعية العامة 1/70.



توصيات إلى مكاتب الإحصاء الوطنية بشأن استخدام التعدادات والاستقصاءات للحصول على معلومات موثوقة وحساسة من حيث التوقيت عن الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على الصعيد القطري؛

(ك) سلّمت بفائدة البيانات التي ينشئها المواطنون لسد الثغرات في البيانات، مع التشديد في الوقت نفسه على أهمية وضع معايير مرجعية لتصحيح التحيزات المحتملة؛

(ل) رحبت بالجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في وضع مجموعة أدوات بشأن إدماج البيانات التي ينشئها مواطنون في الإحصاءات الرسمية، وطلبت تبادل أفضل الممارسات في هذا المجال؛

(م) طلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تنتظر في سبل تلبية الحاجة إلى التمييز بين المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية في تصنيف الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض الاستخدام الإحصائي.

## 103/53

### الشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(6)</sup>، وأعربت عن تقديرها للعمل المنجز؛

(ب) أثنت على الفريق الرفيع المستوى وسويسرا ولجنة البرامج لتنظيم منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في الفترة من 3 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 في برن؛

(ج) رحبت بالإعلان عن استضافة المنتدى الرابع والخامس، المقرر عقدهما في هانغتشو، الصين، في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2023، وفي ميديين، كولومبيا، في أواخر عام 2024، على التوالي؛

(د) أيدت اتفاق برن للبيانات من أجل عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة<sup>(7)</sup>، وشجعت على مواصلة الترويج له في أوساط البيانات والإحصائيات؛

(هـ) أعربت عن تقديرها لنتائج الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة؛

(و) وافقت على الجدول الزمني لاستعراض وتنقيح خطة عمل كيب تاون العالمية، وأعربت عن تقديرها للعملية التشاورية المقترحة؛

(ز) سلمت بالحاجة الملحة إلى سد الفجوة التمويلية للاستجابة لمطالب خطة عمل كيب تاون العالمية، ومركز تبادل المعلومات التابع لشبكة برن لتمويل بيانات التنمية، ومرفق البيانات العالمي التابع للبنك الدولي، بوصفهما مبادرتين عالميتين رئيسيتين جديدتين في هذا السياق، مع إبراز الحاجة أيضا إلى زيادة تعبئة الموارد المحلية؛ وحثت الأوساط الإحصائية على المشاركة بنشاط في المبادرات العالمية لضمان

(6) E/CN.3/2022/4.

(7) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات البلدان، وفي آليات التمويل الوطنية لضمان إعطاء الأولوية لتمويل البيانات والإحصاءات كجزء من الأولويات الإنمائية للبلدان؛

(ح) وافقت على الاختصاصات المعدلة للفريق الرفيع المستوى وبرنامج عمله، وطلبت إلى الفريق أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذه.

104/53

## الإشراف على البيانات

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات<sup>(8)</sup>، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي أنجزه؛

(ب) دعمت إنشاء مسارات العمل الخمسة التي تغطي إدارة البيانات، والإنصاف والشمول، والتقسام والتعاون، والصلات مع جدول أعمال بيانات المدينة، ووضع إطار مفاهيمي شامل، وأوصت بالنظر في جوانب إضافية، مثل القدرة المتعلقة بالبيانات، وتقييم نوعية البيانات، وزيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بحماية خصوصية البيانات مع ضمان استخدامها الكامل؛

(ج) أوصت بوضع إطار يحدد تعريف مفهوم الإشراف على البيانات وتطبيقه، ومزايا إسناد دور المشرف على البيانات إلى مكتب الإحصاء الوطني، ومسرود المصطلحات المتصلة بمفهوم الإشراف على البيانات، ونماذج النضج التي تغطي مختلف الظروف الوطنية؛

(د) شجعت على مواصلة تبادل الخبرات واستيعاب الأعمال التي لم ينجزها الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة؛

(هـ) أوصت بأن يحافظ الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات على صلات وأن يتعاون مع المجموعات الدولية والإقليمية الأخرى ذات التركيز ذي الصلة أو المشترك؛

(و) رحبت بالطلبات الإضافية الواردة من مكاتب الإحصاء الوطنية للانضمام إلى الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات ومسارات عمله، لضمان مراعاة جميع الممارسات والظروف الإقليمية عند وضع نهج للإشراف على البيانات؛

(ز) وافقت على برنامج العمل والاختصاصات الجديدة للفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات، وإن كان ذلك مشفوعاً بإضافة إقامة حوار مع المجموعات الإقليمية الأخرى العاملة في مجال الإشراف على البيانات، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين.

(8) E/CN.3/2022/5 و E/CN.3/2022/5/Corr.1.

105/53

## أساليب عمل اللجنة الإحصائية

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير المكتب عن أساليب عمل اللجنة الإحصائية<sup>(9)</sup>، وشكرت المكتب على عمله الذي اضطلع به في فترة ما بين الدورات؛
- (ب) أيدت تنقيح اختصاصات اللجنة بوصفها مشروع قرار يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده؛
- (ج) أعربت عن تقديرها لعملية تحديد النطاق الأولية بشأن العمل المعياري للجنة، ودعت المكتب إلى مواصلة مسار العمل هذا؛
- (د) رحبت بالعمل الأولي المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال اللجنة، ووافقت على الاقتراح الداعي إلى أن يعمل المكتب عن كثب مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية بشأن هذا الموضوع؛
- (هـ) دعت المكتب إلى الشروع في استعراض ركيزة الإحصاءات الاجتماعية والديمقراطية من خلال آلية أصدقاء الرئيس وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورة الرابعة والخمسين؛
- (و) طلبت إلى المكتب أن يعيد النظر في استعراض برنامج العمل المتعدد السنوات، مع مراعاة تصنيف الأنشطة الإحصائية الدولية المحدث؛
- (ز) أحاطت علما بالطلب الذي قدمته سورينام إلى المكتب باسم بلدان الجماعة الكاريبية بأن يعيد النظر أيضا في مسألة التوزيع الجغرافي العادل المستخدم في تكوين أعضاء اللجنة البالغ عددهم 24 عضوا، مع مراعاة التمثيل دون الإقليمي المناسب و/أو تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا؛
- (ح) عهدت إلى المكتب بمواصلة جميع أنشطته فيما بين الدورات دعما للجنة.

106/53

## تطوير الإحصاءات الإقليمية

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بالتقرير الشامل للجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية<sup>(10)</sup>، وأثنت على العمل التعاوني الهام الذي اضطلعت به البلدان والمنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة تحت قيادة شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل النهوض بعملية تطوير الإحصاءات في المنطقة؛

(9) E/CN.3/2022/6

(10) E/CN.3/2022/7

(ب) سلّمت بما يجري من عمل منهجي قيم، وتطوير لأدوات عملية، وتبادل للخبرات في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك في مجالات مثل تبادل البيانات الاقتصادية في الإحصاءات الرسمية، والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وقياس الاقتصاد الدائري، وخريطة الطريق المتعلقة بالإحصاءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية هذا العمل على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(ج) رحبت بالتقرير المتعلق بأعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية، وشددت على أهمية عمل الفريق، مؤكدة على أهميته بالنسبة للصعيد العالمي؛

(د) لاحظت أن العديد من المبادئ التوجيهية والأطر المنهجية للجنة الاقتصادية لأوروبا يمكن تطبيقها في البلدان التي تتفاوت فيها مستويات القدرات الإحصائية، وأعربت في هذا السياق عن تقديرها للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة الإقليمية، تحت قيادة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، مع التسليم بأهمية التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعارف على الصعيد العالمي.

107/53

## تعدادات السكان والمساكن

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام<sup>(11)</sup>؛

(ب) كررت الإعراب عن قلقها إزاء تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020، الذي أدى إلى تأجيل إجراء التعدادات الوطنية ونشوء صعوبات فيما يتعلق بضمان نوعية التخطيط للتعداد والعمليات المرتبطة به والنوعية العامة لإحصاءات التعداد المنبثقة عنه؛

(ج) حثت على إجراء تعدادات وطنية في الجولة الحالية، أو إنتاج إحصاءات شبيهة بالتعدادات في المناطق الصغيرة، حالما تسمح الظروف بذلك، ومواصلة تأمين الموارد المالية والبشرية تحقيقاً لهذه الغاية؛

(د) أيدت المبادرة الرامية إلى تشجيع السلطات الإحصائية الوطنية على النظر في إنشاء سجلات إحصائية وطنية للسكان استناداً إلى الملف الرئيسي للتعداد الذي تم إنتاجه في جولة التعدادات لعام 2020؛ وينبغي ألا يجري إنشاء هذه السجلات إلا بالامتثال التام لأحكام المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية<sup>(12)</sup>، بما في ذلك شرط حماية سرية وخصوصية السجلات الفردية، وبموجب أحكام قانونية واضحة لا لبس فيها تشمل الإذن باستغلال السجل الإحصائي الوطني للسكان لأغراض تجميع الإحصاءات الإجمالية فقط؛

(11) E/CN.3/2022/8.

(12) قرار الجمعية العامة 261/68.

(هـ) شجعت التحديث في إجراء تعدادات السكان والمساكن من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة؛

(و) سلطت الضوء على أهمية تنفيذ توصية الأمم المتحدة لجولة التعدادات لعام 2020 فيما يتعلق بالحاجة إلى وضع مرجع جغرافي للوحدات السكنية أثناء عمليات التعداد، مما يمكن من الدمج الشامل للبيانات الجغرافية المكانية وإحصاءات التعداد؛

(ز) طلبت إلى شعبة الإحصاءات، بصفتها أمانة البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020، أن تواصل رصد تنفيذ البرنامج؛ وأن تواصل تطوير منصات لتبادل الخبرات والممارسات والدروس المستفادة الوطنية في إجراء تعدادات السكان والمساكن خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأن تواصل تطوير مكونات الإطار المنهجي لتعدادات السكان والمساكن.

## 108/53

### التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام<sup>(13)</sup>، وأحاطت علماً بالأعمال والأنشطة المقترحة؛

(ب) كررت الدعوة التي وجهتها في دورتها الحادية والخمسين إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، أي التسجيل العام لجميع وقائع الأحوال المدنية، وإنتاج إحصاءات الأحوال المدنية المنتظمة والشاملة والدقيقة، وضمان امتلاك الجميع الهوية القانونية منذ الولادة وحتى الوفاة على سبيل الأولوية القصوى، لا سيما في ضوء الأثر الضار الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

(ج) أعربت عن قلقها من التأثير السلبي للجائحة على توافر إحصاءات الأحوال المدنية وجودتها بسبب تعطل تشغيل نظم التسجيل المدني الوطنية، وحثت الدول الأعضاء على اعتبار التسجيل المدني خدمة أساسية وأن يمتثل للمعايير الدولية؛

(د) أعربت عن دعمها لعمل وأنشطة الفريق الاستشاري التقني المعني بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19، ورحبت بالنتائج والنواتج التي توصل إليها، وشجعت الفريق على مواصلة عمله وعلى الاستمرار في تقديم تقاريره إلى اللجنة؛

(هـ) طلبت إلى شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبارهما رئيسيين مشاركين، تحت رعاية فرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، أن تواصل رصد أثر الجائحة، وأن توثق مدى توافر إحصاءات الأحوال المدنية المتسمة بالموثوقية، وأن ترصد تنفيذ الخطة ككل وتعد تقريراً عنه، وأن تواصل وضع الإطار المنهجي في هذا الصدد.

109/53

## إحصاءات انعدام الجنسية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية عن إحصاءات انعدام الجنسية<sup>(14)</sup>، وأثنت على العمل المضطلع به حتى الآن ووافقت على الهيكل العام لمشروع التوصيات الدولية بشأن إحصاءات انعدام الجنسية؛

(ب) أكدت أن هذه التوصيات تتيح فرصة لتحسين جودة إحصاءات انعدام الجنسية وتوافرها وتنسيقها وتبادلها ونشرها من أجل تحسين استخدام البيانات لتوجيه السياسات؛

(ج) لاحظت التحديات التي تواجه جمع البيانات عن السكان عديمي الجنسية، بما في ذلك التحديات التي تعزى إلى خصوصيات البلدان المتصلة بالقوانين والسياسات واللوائح الوطنية التي تحدد الجنسية، وشددت على أن تفعيل المفاهيم والتعاريف سيتطلب مزيدا من العمل، بما في ذلك العمل على تحديد السكان عديمي الجنسية استنادا إلى المعايير المقترحة؛

(د) فيما يتعلق بالتنسيق من خلال مصادر البيانات، طلبت إلى فريق الخبراء أن يحدد أو يضع توجيهات بشأن إدماج البيانات المستقاة من مصادر مختلفة؛ وشجعت فريق الخبراء على زيادة التركيز على قضايا الجودة المرتبطة بمصادر البيانات؛ وأكدت ضرورة ضمان أن تمكن مصادر البيانات الموصى بها من قياس وتحليل خصائص السكان عديمي الجنسية؛ وسلطت الضوء على أهمية إنشاء وصون نظام إداري جيد، ويفضل أن يكون سجلا للسكان يدمج المعلومات المتعلقة بالتسجيل المدني والهجرة والمواطنة، حيثما أمكن ذلك؛

(هـ) شددت على ضرورة توفير بناء القدرات الإحصائية من أجل تنسيق التقارير عن إحصاءات انعدام الجنسية نظرا لتنوع القدرات الإحصائية في البلدان، وشددت على الأهمية الحيوية للتنسيق الوطني لتنفيذ التوصيات تنفيذا فعالا؛

(و) طلبت إلى فريق الخبراء مواصلة تطوير التوصيات عن طريق إجراء المشاورات اللازمة وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، في آذار/مارس 2023، وتقديم جميع التوصيات الدولية بشأن إحصاءات انعدام الجنسية.

110/53

## إحصاءات المستوطنات البشرية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) عن إحصاءات المستوطنات البشرية<sup>(15)</sup>، وأحاطت علما بالإنجازات التي تحققت ووافقت على الأنشطة الإحصائية

(14) E/CN.3/2022/10.

(15) E/CN.3/2022/11.

المقررة لموئل الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية للسنوات الأربع المقبلة، بما في ذلك العمل الجاري بشأن أنشطة بناء القدرات على الصعيد الإقليمي، والإطار العالمي للرصد الحضري، وإطار الخطة الحضرية الجديدة، والعينة الوطنية لنهج المدن، والمراسد الحضرية، والاستعراضات المحلية الطوعية والتحليل المكاني، وعمليات ترسيم حدود الأحياء الفقيرة والأحياء غير الفقيرة؛

(ب) لاحظت التقدم المحرز في نشر التعريف العالمي للمناطق الحضرية/للمدن وخطة تنمية القدرات بعد إقرارها في وقت سابق لدرجة منهجية التوسع الحضري في عام 2020؛

(ج) أقرت الإطار العالمي للرصد الحضري ومواصلة تنفيذه كجزء من استراتيجية عالمية منسقة للمناطق الحضرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) طلبت إلى موئل الأمم المتحدة أن يضع برامج وأدوات للمساعدة التقنية لبناء القدرات الإحصائية للمستوطنات البشرية في الدول الأعضاء، مع التركيز على التحقق من اتساق البيانات على الصعيدين الوطني والإقليمي وصعيد المدينة.

111/53

## الإحصاءات الجنسانية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام<sup>(16)</sup>، وأعربت عن تقديرها لشعبة الإحصاءات وشركائها العديدين على العمل المضطلع به لتعزيز الإحصاءات الجنسانية دعماً لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة؛

(ب) أقرت عمل شعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المعني بالسبل المبتكرة والفعالة لجمع إحصاءات استخدام الوقت، بما في ذلك الصيغة الدنيا للأداة المنسقة لجمع البيانات المتعلقة باستخدام الوقت، واعتبارات الجودة في استقصاءات استخدام الوقت، والخيارات المتاحة لتحديث إنتاج البيانات المتعلقة باستخدام الوقت، بوصفها العناصر الأساسية للتتبع المقبل للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من أجل إنتاج إحصاءات استخدام الوقت؛ ولاحظت الاهتمام الذي أعربت عنه بلدان كثيرة بالمساهمة في المبادئ التوجيهية وفي استخدام الصكوك والأساليب المقترحة لزيادة التحقق من صحتها ورحبت بهذا الاهتمام، لا سيما في البيئات المنخفضة الدخل، ووافقت على خطة عمل الشعبة وفريق الخبراء؛

(ج) كررت تأكيد الحاجة إلى بناء القدرات في المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إحصاءات استخدام الوقت، والسماح للبلدان بتكييف الحلول المقترحة، لضمان إنتاج بيانات ذات صلة على الصعيد الوطني؛

(د) لاحظت حسن توقيت هذه الحلول لإنتاج بيانات عالية الجودة لتحديد ورصد السياسات المتعلقة بأعمال الخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر، والإنتاج غير السوقي، والمساواة بين الجنسين، ورفاه الناس؛

(هـ) أعادت تأكيد الدور المركزي الذي يضطلع به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية في جميع المسائل المتصلة بالإحصاءات الجنسانية، والتزمت بمواصلة دعم البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية؛

(و) أيدت اقتراح فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الداعي إلى تنفيذ ورصد مقرر اللجنة 115/51، والعمل بالتعاون مع خبراء آخرين في الموضوع والاستفادة من الأعمال الجارية ذات الصلة في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، حسبما يقتضي الأمر؛ وأكدت ضرورة التزام المكاتب الإحصائية في جميع المستويات والمراحل بعملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال اللجنة؛ وأحاطت علما بالبلدان المهتمة بالمشاركة والمساهمة بنشاط في المناقشات المقبلة بشأن هذا الموضوع؛

(ز) وافقت على أولويات العمل الأخرى لشعبة الإحصاءات وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات ودعمها، تحت مظلة البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية عالمية ثانية للبرامج الوطنية للإحصاءات الجنسانية، وتوجيهات بشأن استخدام السجلات الإدارية ومصادر البيانات غير التقليدية لتحليل المساواة بين الجنسين، وتنظيم المنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية.

112/53

## الإحصاءات الصحية

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية<sup>(17)</sup>؛
- (ب) أيدت بدء المراجعة الحادية عشرة للتصنيف الدولي للأمراض، ودعت إلى تنسيق بناء القدرات والتدريب لمساعدة الدول الأعضاء على الانتقال من المراجعة العاشرة؛
- (ج) سلمت بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أبرزت الحاجة الملحة إلى إحصاءات صحية قوية في حين وقتها، ولاحظت في الوقت نفسه أيضا الافتقار إلى البيانات الصحية المتاحة والمقارنة والموثوقة في العديد من البلدان، وأكدت من جديد كذلك أهمية تعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية من أجل الحصول على إحصاءات دقيقة عن الوفيات؛
- (د) أعربت عن تقديرها لمساهمة منظمة الصحة العالمية والفريق الاستشاري التقني المعني بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 في تقدير زيادة الوفيات المفرطة المرتبطة بمرض فيروس كورونا، وحثت المنظمة على نشر هذه التقديرات العالمية في آذار/مارس 2022 على سبيل الأولوية، وأشارت إلى التحفظات التي أعربت عنها الهند؛
- (هـ) شددت على أهمية التقديرات العالمية للوفيات المفرطة الناجمة عن كوفيد-19 باعتبارها مجموعة قيمة من التقديرات القطرية القابلة للمقارنة من أجل الوصول إلى فهم أفضل لأثر جائحة كوفيد-19، وكمدخل للتقديرات السكانية، لا سيما عندما تكون نظم توليد المعلومات في حين وقتها عن الوفيات غير موجودة أو ضعيفة؛



- (و) أعربت عن تأييدها لمجالات العمل الجديدة في منظمة الصحة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بنظم المعلومات الصحية والجغرافية، التي من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء في تطوير وتسخير نظم البيانات الإدارية وكذلك في إدماج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية؛
- (ز) رحبت بالتحسينات المزمع إجراؤها لحساب التغطية الصحية الشاملة، وبإطلاق مركز بيانات الصحة العالمية كأداة لدعم نشر الإحصاءات الصحية بوصفها منافع عامة عالمية، ودعت في الوقت نفسه منظمة الصحة العالمية إلى وضع تدابير حماية مناسبة لحماية خصوصية البيانات وسريتها؛
- (ح) أيدت قرار حل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالإحصاءات الصحية، ورحبت بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالإحصاءات الصحية بوصفه آلية لوضع معايير دولية للإحصاءات الصحية، مع تعزيز التنسيق والمواءمة المستمرين فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.

## 113/53

### إحصاءات الجريمة

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(18)</sup>، وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في تحسين نوعية وتوافر إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية بمقتضى خريطة الطريق، التي سبق أن اعتمدها اللجنة، ووافقت على خطة العمل المقترحة لمواصلة تنفيذها؛
- (ب) كررت تأكيد أهمية التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، وطلبت مزيدا من التوجيه لتنفيذه، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون بين منتجي البيانات من أجل تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الوطني وتحسين إمكانية المقارنة بين الأقاليم والبلدان؛
- (ج) أيدت الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة، وأشارت إلى أهمية مراعاة منظور جنساني في تقديرات تلك التدفقات؛
- (د) أيدت الإطار الإحصائي لقياس قتل النساء والفتيات على أساس نوع الجنس، وطلبت مزيدا من التصنيف العمري لكي يعكس بدقة حالة المسنات، ولاحظت الحاجة إلى أن تعكس التعديلات الوطنية مختلف النظم الإيكولوجية للبيانات والقدرات، وطلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعد تقريرا عالميا عن تجربة البلدان في تنفيذ الإطار بحلول عام 2025؛
- (هـ) شددت على الحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تحديث عملية تجميع إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- (و) رحبت بالدراسة الاستقصائية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة للبلدان التي لديها توافر محدود للبيانات اللازمة لتقييم التقدم المحرز بشأن المؤشرات في إطار هذا الهدف،

وسلمت في الوقت نفسه بأن الدراسة الاستقصائية لا تحل محل الدراسات الاستقصائية الوطنية القائمة بذاتها، ودعت البلدان إلى إجراء دراسات استقصائية وطنية مكرسة للإيذاء والفساد والعنف ضد المرأة؛

(ز) دعت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى استعراض جمع البيانات السنوية عن الجريمة والعدالة الجنائية (دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية)؛

(ح) سلّمت مع التقدير بنجاح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك ومركز الامتياز في المكسيك ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - إحصاءات مركز الامتياز الكوري في جمهورية كوريا في دعم الدول الأعضاء لتحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، ودعت المكتب إلى النظر في إقامة شراكة جديدة لإنشاء مثل هذا المركز دعماً للبلدان في أفريقيا؛

(ط) رحبت بالمؤتمر الدولي السادس للإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والجريمة والعدالة، الذي ستستضيفه جمهورية كوريا في عام 2022؛

(ي) دعت الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى دعم تمويل أنشطة بناء القدرات المدرجة في خطة العمل وفي تعزيز تنفيذ الأدوات المنهجية الجديدة؛

(ك) طلبت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائه أن يقدموا إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين، في عام 2025، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق.

## 114/53

### إحصاءات التعليم

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إحصاءات التعليم<sup>(19)</sup>؛

(ب) رحبت بعمل المعهد بشأن رصد الآثار على نتائج التعلم لتقييم الآثار الطويلة الأجل لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعلم وفعالية آليات التعلم عن بعد المرتبطة بإغلاق المدارس؛

(ج) أثنت على المعهد والشركاء المعنيين لوضعهم معايير ومبادئ توجيهية منهجية لجمع إحصاءات التعليم وتصنيفها، فضلاً عن تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في تنفيذها؛

(د) أيدت العمل الذي اضطلع به المعهد وفريق التقرير العالمي لرصد التعليم في وضع نقاط مرجعية إقليمية ووطنية لمؤشرات مختارة من مؤشرات الهدف 4، وأيدت آليات التحديث والتتبع التي اقترحتها المعهد لجعل النقاط المرجعية مواكبة للمتغيرات، وأعربت عن تقديرها لإمكانات نهج وضع النقاط المرجعية في تحديد الثغرات في البيانات، وفي تشجيع الدول الأعضاء على جمع إحصاءات التعليم ذات الصلة، وفي تعزيز التعاون الإحصائي في مجال التعليم بين مختلف الأقاليم وداخل الإقليم ذاته.

## المحاسبة البيئية - الاقتصادية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أثنت على عمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، وأيدت برنامج عملها المقترح للفترة 2022-2025؛

(ب) اعتمدت استراتيجية تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ورحبت بالتوصيات المتعلقة باتباع نهج مرن وحداته متكاملة، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والتنفيذ المتدرج، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية؛ شجعت جميع البلدان على تنفيذ نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية المتكاملة؛ وشددت على أهمية التمويل الكافي لدعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة في البلدان؛ وطلبت ترجمة نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛

(ج) رحبت بالمبادئ التوجيهية بشأن النمذجة البيوفيزيائية لمحاسبة النظم الإيكولوجية، وطلبت إلى اللجنة أن تضع مواد تجميعية، وتعلما إلكترونيا، وأدوات مثل الذكاء الاصطناعي من أجل البيئة والاستدامة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، لدعم زيادة بناء القدرات في مجال نظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

(د) دعمت إنشاء أفرقة فرعية لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار اللجنة التقنية لنظام محاسبة النظم الإيكولوجية في إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، تعمل على إعداد حسابات مواضيعية، بما في ذلك حسابات الغابات ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة للمحيطات؛ ورحبت بالمشاريع التجريبية والمشاركة في الأحداث الدولية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات؛

(هـ) أيدت التعاون الوثيق بين اللجنة وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية والفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بشأن تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأشارت إلى أهمية مراعاة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لتجسيد القضايا البيئية في نظام الحسابات القومية المستكمل لعام 2008؛ وأيدت كذلك مشاركة اللجنة في فريق عامل جديد معني بمبادئ تقييم نظام الحسابات القومية من أجل معالجة المسائل المنهجية المدرجة في جدول أعمال البحوث المتعلقة بمحاسبة النظم الإيكولوجية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، بما في ذلك حل قضايا التقييم الواردة في الفصول من 8 إلى 11؛

(و) رحبت بمشاركة اللجنة في تحديث التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، مشيرة إلى أهمية ضمان أن تكون التصنيفات المستكملة ملائمة لغرض التجميع في إطار نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وأن تكون تطلعية بما فيه الكفاية في نطاقها؛

(ز) رحبت بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في تعميم استخدام نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في السياسات، بما في ذلك تغيير المناخ، والاقتصاد الدائري، والمالية المستدامة، وسياسة التنوع البيولوجي، وأيدت

عمل اللجنة في ضمان الاعتراف بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية باعتباره الأساس المنهجي الأساسي لتجميع المؤشرات الرئيسية ذات الصلة بإطار رصد الخطة العالمية للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020؛

(ح) رحبت بمشاركة اللجنة في الاقتراح الداعي إلى إنشاء مبادرة جديدة لمجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات عن تغير المناخ لسد الثغرات في البيانات عن تغير المناخ باستخدام حسابات نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لجميع البلدان، لا سيما بالنظر إلى الطلب الكبير على مؤشرات تغير المناخ؛

(ط) رحبت بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالمحاسبة التجارية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وأيدت تركيز الفريق على مواءمة منهجية القطاع الخاص ومعايير مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وعلى زيادة التعاون والتوعية بين الأوساط الإحصائية ودوائر الأعمال التجارية، ولاحظت الفوائد التي تعود على القطاعين العام والخاص في هذا الصدد؛

(ي) شجعت على الانتهاء من صوغ الإطار الإحصائي لقياس السياحة المستدامة لتقديمه مستقبلاً إلى اللجنة، ولاحظت الاهتمام القوي الذي أبدته البلدان بهذا العمل.

## 116/53

### إحصاءات تغير المناخ

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام<sup>(20)</sup>، الذي يعرض المجموعة العالمية من إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ؛

(ب) اعتمدت المجموعة العالمية كإطار لإحصاءات ومؤشرات تغير المناخ التي ستستخدمها البلدان عند إعداد مجموعاتها من إحصاءات ومؤشرات تغير المناخ وفقاً لشواغلها وأولوياتها ومواردها الفردية، وأشارت إلى ضرورة إجراء مزيد من التطوير المنهجي لمؤشرات مختارة، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(21)</sup>؛

(ج) سلمت بأن المجموعة العالمية رغم أنها مصممة لتلبية احتياجات جميع البلدان بعد إجراء مشاورات عالمية، فإنها تظل مكملة لمجموعة المؤشرات الأساسية المتصلة بتغير المناخ التي وضعها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وللمجموعات الإقليمية الأخرى، التي قد تشمل مؤشرات أخرى خاصة بكل منطقة، لتشجيع المواءمة على جميع المستويات؛

(د) أعربت عن تأييدها لإجراء استعراض شامل للمجموعة العالمية في غضون خمس سنوات من اعتمادها كما حدث في عملية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وشجعت فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية على إجراء استعراضات أكثر انتظاماً في ضوء المواءمة المستمرة مع التطوير الجاري للمجالات الإحصائية ذات الصلة، مثل التنوع البيولوجي، والكوارث، والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، والمحاسبة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والمجموعات

(20) E/CN.3/2022/17.

(21) قرار الجمعية العامة 1/70.

الإقليمية ذات الصلة مثل مجموعة مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين أو المجموعات المواضيعية لمؤشرات تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، يمكن أيضا النظر فيها لتحديد الأولويات وشرح العلاقات بين مختلف المؤشرات ووضع قائمة قصيرة بالمؤشرات الموصى بها من بين العدد الكبير البالغ 158 مؤشرا؛

(هـ) حثت المجتمع الإحصائي الدولي على توسيع نطاق جهوده لتنمية القدرات فيما يتعلق بإحصاءات تغير المناخ عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق الأوثق بين الوكالات المتعددة المشاركة في العملية؛  
(و) شجعت النظم الإحصائية الوطنية على الاستثمار في تطوير إحصاءات تغير المناخ، وتعزيز الإحصاءات والحسابات البيئية، باستخدام إطار تطوير الإحصاءات البيئية ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، كأساس تكميلي لتطوير المعلومات عن تغير المناخ، نظرا للترابط الوثيق بينهما؛

(ز) شجعت على تعزيز التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والسلطات الوطنية المسؤولة عن إبلاغ أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بالمعلومات المتصلة بتغير المناخ، نظرا لتزايد حجم الاحتياجات من البيانات وتنوعها لتنفيذ اتفاق باريس<sup>(22)</sup>، فضلا عن مؤشرات الأهداف المتصلة بالمناخ؛

(ح) أعربت عن تأييدها لمواصلة الأنشطة التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وغيرهما من الشركاء الرئيسيين لتقوية الصلة بين الإحصاءات والسياسة، مثل الجهود المشتركة لبناء القدرات والتدريب مع الشركاء الآخرين؛

(ط) حثت مجتمع المانحين على تعبئة الموارد للتمكين من بناء القدرات في مجال إحصاءات البيئة وتغير المناخ في البلدان النامية؛

(ي) وافقت على خطة العمل المقترحة، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن تطلع اللجنة في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

117/53

## الحسابات القومية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية<sup>(23)</sup>، وأعربت عن تقديرها للأنشطة المضطلع بها لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامجي عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام 2022؛

(ب) أعربت عن تقديرها للتقدم الكبير الذي أحرز في التحقيق في المسائل المتعلقة باستكمال نظام الحسابات القومية لعام 2008 والمشاورات العالمية اللاحقة بشأن المذكرات الإرشادية؛

(22) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(23) E/CN.3/2022/18.

(ج) رحبت بالتنسيق والتعاون بين مختلف أفرقة خبراء الإحصاءات الاقتصادية من أجل ضمان تقادي وجود تباينات جوهرية، واتساق المصطلحات المستخدمة عبر مختلف الأدلة، والحد من ازدواجية الجهود، والخروج بأفضل نتائج.

(د) أعربت عن تأييدها للتوعية والتجريب والاختبار لتيسير عملية التشاور بشأن التوجيهات الجديدة، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في عملية تقييم وتجريب واختبار جدوى التوصيات الواردة في المذكرات الإرشادية، وشددت على أهمية توفير الدعم المالي والعيني للبلدان ذات الموارد المحدودة؛

(هـ) أحاطت علما بتعيين محرر رئيسي لتيسير صياغة تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 ومدير مشروع لمساعدة الفريق العامل في تنسيق عملية التحديث؛

(و) رحبت باتخاذ تدابير تكملية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بوضع إطار أوسع للحسابات، يستند إلى منهجية متفق عليها، يمكن استخدامها لرصد وتحليل الرفاه والاستدامة، بما في ذلك إقامة صلة أوثق مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومقاييس رفاه الناس واستدامة التطورات المجتمعية لتوجيه مختلف الأهداف السياسية، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(24)</sup>، وتلبية نداء الأمين العام بوضع مقاييس جديدة للتقدم لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي؛

(ز) شددت على ضرورة مواصلة تركيز الاهتمام على بناء قدرات الدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة وتمويلها لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(ح) شجعت على الاستمرار في إعداد تقارير عن البيانات الرسمية للحسابات القومية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء وفي تقييم مدى توافرها ونطاقها، وأشارت إلى أهمية المعلومات الجيدة في دعم المقارنات الدولية وبناء فهم عالمي للاقتصاد العالمي.

118/53

## تقرير شبكة الإحصائيين الاقتصاديين

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بالتقرير الأول لشبكة الإحصائيين الاقتصاديين<sup>(25)</sup>، وأشادت بالشبكة لما أحرزته من تقدم في تطوير اختصاصاتها وخطة عملها، وتنظيم مجموعة الأنشطة الثلاثة بشأن التنظيم والوصول إلى البيانات وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي؛

(ب) رحبت باقتراح الشبكة اعتماد مجموعة الأنشطة الثلاثة كوسيلة عمل مفضلة لديها لزيادة قدرتها على التحلي بالرشاقة والتعجيل بصياغة استجابات إحصائية للظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السريعة التطور والناشئة في إطار زمني قصير؛

(ج) أثنت على الشبكة لتمكينها من إقامة تعاون وحوار بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب في أنشطتها؛

(24) قرار الجمعية العامة 1/70.

(25) E/CN.3/2022/19.

- (د) سلمت بالجهود التي تبذلها الشبكة للربط بين عمل لجان الخبراء القائمة، مثل ربط العمل الحالي لمجموعة أنشطة الوصول إلى البيانات بعمل لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة في سلاسل القيمة العالمية؛
- (هـ) طلبت إلى مجموعة الوصول إلى البيانات أن تتواصل بنشاط مع القطاع الخاص وأن تضع أطراً واستراتيجيات تعاونية للتمكين من الوصول إلى البيانات التي في حوزة القطاع الخاص؛
- (و) طلبت إلى مجموعة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي زيادة القيمة التحليلية للتوجيه المنهجي المتعلق بمؤشرات الرفاه المتكاملة ومواءمة الإحصاءات الاقتصادية مع الإحصاءات الديمغرافية الاجتماعية والبيئية، على سبيل المثال، من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية الإقليمية ذات الصلة؛
- (ز) وافقت على اختصاصات الشبكة وأيدت الاقتراح الداعي إلى تضمين التقرير الذي ستقدمه الشبكة إلى اللجنة في عام 2023 مذكرة تولىيفية تلخص تقارير اللجنة المعنية بالإحصاءات الاقتصادية لتعزيز الحوار مع اللجان الإحصائية ذات الصلة وفيما بينها لتحديد الأولويات والإجراءات المشتركة مع تجنب ازدواجية الجهود؛
- (ح) وافقت على الأنشطة والنواتج المقترحة لبرنامج عمل الشبكة لعام 2022، بما في ذلك المنتدى العالمي المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمجموعة ذات الصلة من جلسات التشاور الإقليمي مع مستخدمي نظام الإحصاءات الاقتصادية وأصحاب المصلحة فيه.

## 119/53

### إحصاءات الأعمال والتجارة

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة<sup>(26)</sup>، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به اللجنة؛
- (ب) أيدت تحديث وجهة النظر الاستراتيجية التي تشدد على أهمية التكامل الأفقي والرأسي بين إحصاءات الأعمال والتجارة وتحديد المجالات الناشئة ذات الأولوية، أي الرقمنة، والإنتاجية والابتكار، والرفاه والإدماج الاجتماعي، والاقتصاد الأخضر؛ ورحبت ببرنامج العمل الجديد؛ وطلبت إلى اللجنة أن تتسق مع اللجان وأفرقة الخبراء ذات الصلة لتجنب الازدواجية في العمل وتعزيز التنسيق مع ميادين الإحصاء الأخرى؛
- (ج) شجعت اللجنة على تبادل الممارسات المتعلقة بربط البيانات الجزئية وتطوير بنية تحتية متكاملة للبيانات لربط البيانات الجزئية عن الأفراد والأعمال التجارية؛
- (د) أحاطت علماً بالدليل المتعلق بنموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وشجعت على وضع مجموعة أدوات، وأيدت الشروع في تقييم عالمي منتظم لحالة تنفيذ السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في البلدان، وشجعت على التنسيق الوثيق مع فريق فيسبادن وغيره من الأفرقة ذات الصلة،

ورحبت بالأنشطة المقترحة لبناء قدرات السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، واقترحت وضع مبادئ توجيهية لإدماج المعلومات الجغرافية المكانية في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(هـ) أحاطت علما بالمجلد 1 لدليل المؤشرات الرئيسية المتعلقة بإحصاءات الأعمال والتجارة، وشجعت على إعداد المجلد 2 لدليل لزيادة التفصيل في مؤشرات التجارة الدولية، وشجعت اللجنة على تحديد أولويات المؤشرات وتقييم إمكانية وضع قواعد بيانات عالمية لهذه المؤشرات استنادا إلى المبادرات القائمة واستنادا إلى قدرة البلدان على إنتاج هذه المعلومات؛

(و) رحبت ببرنامج عمل فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية واختصاصاتها وجدول أعمالها البحثي، بما في ذلك وضع نموذج نضج لإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وأدوات البيانات المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وأعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في تحديد قائمة المسائل المتعلقة بتتقيح أدلة إحصاءات التجارة؛

(ز) أيدت تطوير مبادرة عالمية هدفها تحسين توافر محددات هوية الأعمال التجارية الفريدة في مصادر البيانات الإدارية، التي تعتبر أساسية لمساعدة البلدان على تعزيز السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتحسين فهم العولمة؛ وطلبت إلى اللجنة أن تواصل تطوير المبادرة وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين في عام 2023.

## 120/53

### إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية<sup>(27)</sup>، وأقرت بالعمل الذي قامت به الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وأعربت عن تقديرها له؛

(ب) أيدت القائمة الأساسية المنقحة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) أعربت عن الحاجة إلى تحسين توافر ونوعية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وطلبت على وجه التحديد جمع مزيد من المعلومات عن حصول الأسر المعيشية والأفراد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، والتجارة الإلكترونية المحلية وعبر الحدود، وعن استخدام الأعمال التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الخدمات ومنصات الإنترنت في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والسفر والسياحة؛

(د) دعمت جمع مؤشرات النفايات الإلكترونية، وطلبت إلى الشراكة تحديد إمكانيات استخدام مصادر البيانات المتاحة دون إجراء دراسة استقصائية جديدة؛

(هـ) أوصت باستخدام المبادئ التوجيهية والموارد التدريبية التي تنتجها الشراكة لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تحسين توافر إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونوعيتها، وعلى



تقييم مدى الاستعداد الرقمي للبلد في أوقات الأزمات، مثل الجائحة الحالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نظرا لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعلم الإلكتروني، والعمل من المنزل والأعمال التجارية الإلكترونية؛ ودعت إلى زيادة التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من القطاعين العام والخاص؛

(و) أيدت مواصلة تحري إمكانية استخدام البيانات البديلة، بما في ذلك البيانات الإدارية والبيانات الضخمة واتفاقات تقاسم البيانات، لقياس إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حين وقتها؛ وطلبت إعداد إرشادات منهجية بشأن استخدام البيانات الضخمة في إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم مناسبات لتبادل الخبرات في هذا الصدد.

## 121/53

### برنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية<sup>(28)</sup>، وأشارت إلى التقدم الكبير المحرز في تنفيذ دورة برنامج المقارنات الدولية لعام 2021، على الرغم من التحديات التي شكلتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

(ب) أحاطت علما بتمديد فترة الدراسات الاستقصائية لبرنامج المقارنات الدولية حتى عام 2022، حسب الحاجة، للتخفيف من حدة تعطل العمل من جراء الجائحة، والتأخيرات المستمرة في بدء الدراسات الاستقصائية في بعض البلدان والأقاليم؛

(ج) حثت جميع البلدان المشاركة في برنامج المقارنات الدولية على إكمال أنشطة دورة 2021 في حين وقتها لضمان إصدار نتائج عام 2021 في موعدها، الأمر الذي من شأنه أن يوفر تحليلا فريدا وحيويا لتأثير كوفيد-19 على حجم وهيكل الاقتصاد العالمي؛

(د) رحبت بمنشور الترويج المعنون تعادلات القوة الشرائية لأغراض صنع السياسات: دليل مرئي لاستخدام البيانات المستمدة من برنامج المقارنات الدولية، والتوصية به للجهات صاحبة المصلحة في البرنامج وصانعي السياسات وغيرهم من المستخدمين؛

(هـ) كررت تأكيد ضرورة قيام الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية بإدماج برنامج المقارنات الدولية في برامج عملها الإحصائية العادية لدعم البرنامج بوصفه برنامجا دائما، وأحاطت علما بنشر دليلين قطريين بشأن إدماج الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وأنشطة برنامج المقارنات الدولية وبشأن تحقيق تعادلات دون وطنية في القوة الشرائية لتيسير ذلك.

122/53

## الإحصاءات الزراعية والريفية

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية<sup>(29)</sup>، وأيدت مضمونه والتوصيات الواردة فيه؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تنفيذ هيكل إداري متكامل للبيانات والإحصاءات، مستوحى من استراتيجية الأمين العام للبيانات، وفي تحديث عمليات الإنتاج الإحصائي فيها لتحسين الكفاءة في تدفقات البيانات وتجربة الجهات التي تستعملها؛
- (ج) شجعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على وضع إطار متكامل لضمان جودة الإحصاءات والبيانات الضخمة والبيانات الجغرافية المكانية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتمشيا مع الأساليب والمعايير الدولية الموصى بها أصلاً؛
- (د) أحاطت علماً بإنشاء مختبر بيانات الابتكار الإحصائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشجعت المنظمة على التعجيل بتطوير أساليب وأدوات مبتكرة لاستخدام مصادر بيانات بديلة واختبارها ونقل المعارف إلى البلدان؛
- (هـ) أعربت عن تقديرها للتقدم الذي أحرزته أفرقة العمل الثلاثة التابعة للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي والإحصاءات الزراعية والريفية، وشجعت اللجنة على مواصلة تنفيذ برنامج عملها، بما في ذلك عن طريق الاتصال بالبلدان التي أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في أعمالها؛
- (و) شجعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة وشركائها على مواصلة التحسين الشامل لنوعية البيانات التي تنتجها البلدان، عن طريق توفير مبادئ توجيهية قطاعية ومساعدة تقنية عملية من أجل تجميع إحصاءات زراعية عالية الجودة؛
- (ز) كررت تأكيد أهمية وضع مبادئ توجيهية منهجية وخبرات تقنية بشأن استخدام البيانات الضخمة ورصد الأرض والاستشعار عن بعد لأغراض الإحصاءات الزراعية؛
- (ح) دعت البلدان إلى استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً لرصد الأهداف المتعلقة بالأغذية والزراعة؛
- (ط) أشادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشركائها لما قاموا به من أعمال لتعزيز القدرة الإحصائية للبلدان في مجال إنتاج إحصاءات الأغذية والزراعة، وفي رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبالدور الذي اضطلعت به المنظمة في تنفيذ البرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020، ومبادرة "50 × 2030" والمرحلة الثانية من الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛
- (ي) وافقت على التوصيات التي صاغتها مؤخرا اللجان الإقليمية المعنية بالإحصاءات الزراعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

123/53

## إحصاءات الاقتصاد غير الرسمي

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات الاقتصاد غير الرسمي<sup>(30)</sup>، وأعربت عن تقديرها للفريق العامل التابع لمنظمة العمل الدولية لتتقيد معايير الإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي ولاقتراحه المتعلق بإطار إحصائي جديد بشأن الاقتصاد غير الرسمي الذي يعكف الفريق العامل على وضعه؛
- (ب) أعربت عن دعمها المستمر لوضع مجموعة شاملة من المعايير الإحصائية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي تكون أكثر اتساقاً مع نظام الحسابات القومية فضلاً عن أحدث معايير العمل الإحصائية؛
- (ج) أبرزت أهمية وضع إطار إحصائي بشأن الاقتصاد غير الرسمي يسعى إلى زيادة المواءمة بين البلدان عن طريق إدخال تعاريف محسنة، مع ضمان المرونة الكافية لتعكس مختلف ظروف الاقتصاد غير الرسمي فيما بين البلدان؛
- (د) أيدت الاقتراح الداعي إلى إدراج جميع أشكال العمل المأجور وغير المأجور على النحو المحدد في القرار الأول الصادر عن المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل، بما في ذلك الإنتاج القائم على الاستخدام الخاص للسلع والخدمات، داخل حدود الاقتصاد غير الرسمي، والتمييز بين ذلك الجزء من الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية الذي يقع ضمن حدود إنتاج نظام الحسابات القومية والجزء الذي يقع خارج حدود إنتاج النظام؛
- (هـ) أيدت الاقتراح الداعي إلى التوصية بإدراج الأنشطة الزراعية في القطاع غير النظامي إذا استوفت هذه الأنشطة شروط اعتبارها وحدة منتجة في السوق غير النظامي؛
- (و) أيدت تحديد ثلاثة قطاعات متنافية (أي القطاعات الرسمية وغير الرسمية وقطاعات الاستخدام المنزلي وقطاعات المجتمعات المحلية) فضلاً عن تحويل عتبة إنتاج السوق إلى "المنتجة أساساً للسوق" كجزء من تعريف القطاع غير الرسمي؛
- (ز) سلطت الضوء على أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي له أهمية بالنسبة لجميع البلدان بمعزل عن مستوى التنمية، وأقرت بأهمية إدماج المتعاقدين التابعين في الإطار بسبب زيادة استخدام المنصات الرقمية والعمالة المؤقتة؛
- (ح) شجعت الوكالات على مواصلة العمل لوضع توصيات عملية محسنة تتعلق بمصادر البيانات، وأساليب التجميع، وإنتاج ونشر المؤشرات ذات الصلة كجزء من تنفيذ المعايير المقترحة، وسلمت بضرورة أن تدعم الوكالات البلدان في تنفيذها للمعايير المستقبلية؛
- (ط) لاحظت التزام البلدان والوكالات بالمشاركة بنشاط في عمليات تتقيد وضع مجموعة جديدة من المعايير للإحصاءات عن الاقتصاد غير النظامي لعرضها في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين لخبراء إحصاءات العمل الذي سيعقد في عام 2023.

124/53

## البيانات الضخمة

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية<sup>(31)</sup>، وأقرت بالعمل الذي أنجزته أفرقة العمل التابعة للجنة ومنهاج عمل الأمم المتحدة العالمي والمحاور الإقليمية وأيدت هذا العمل؛

(ب) أيدت الاتجاه المقترح لعمل اللجنة في المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بتعميم مراعاة البيانات الضخمة وعلم البيانات في العمل اليومي للمكاتب الإحصائية الوطنية مع أخذ الظروف المحلية في الحسبان، وإعطاء الأولوية لدراسات الحالات الفردية بشأن القضايا الاستراتيجية المتصلة بالمشاريع السياسية، وإنشاء شبكة من قادة علوم البيانات في المكاتب الإحصائية الوطنية، وتعزيز التعاون مع الأوساط الجغرافية المكانية؛

(ج) أشادت بعمل فرقة العمل المشتركة المعنية بالتيسير العالمي للوصول إلى البيانات المملوكة للقطاع الخاص وطرقها المبتكرة لتعزيز الوصول إلى مصادر بيانات جديدة بشأن سلاسل القيمة العالمية والتجارة الإلكترونية، مع توسيع نطاق الحوار مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وواضعي السياسات، وإنشاء جماعة للممارسين؛

(د) دعمت برنامج تنمية القدرات في مجال البيانات الضخمة وعلم البيانات، لا سيما البرنامج التوجيهي الدولي؛ وتمكين المراكز الإقليمية كمراكز للتدريب وتنفيذ المشاريع لأوساط الإحصائيين، مع تشجيع التعاون الوثيق مع الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى والاعتراف بالمبادرات الإقليمية بشأن التعاون في مجال البيانات الضخمة؛

(هـ) شددت على أهمية التعاون بين المحاور الإقليمية وكذلك بين المحاور ومختلف أفرقة العمل التابعة للجنة؛ وحثت على جعل مصادر البيانات ذات الصلة في المراكز الإقليمية للمنصة العالمية قابلة للتشغيل البيئي، من أجل تحقيق تقاسم مصادر البيانات وتنسيقها في الميادين الإحصائية ذات الصلة؛

(و) أيدت إنشاء المحور القطاعي للذكاء الاصطناعي للبيئة والاستدامة خدمةً لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، ليكون وسيلة لتعزيز قابلية التشغيل البيئي للبيانات والنماذج في ميدان المحاسبة البيئية - الاقتصادية والاستدامة؛

(ز) أيدت إنشاء مختبر الأمم المتحدة للتكنولوجيات المعززة للخصوصية من أجل تبيان ما لاستخدام تقنيات الحفاظ على الخصوصية من قيمة بالنسبة للإحصاءات الرسمية، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه أن يزيد إمكانيات الوصول إلى البيانات المملوكة للقطاع الخاص؛

(ح) كررت تأكيد أهمية تحديث الإحصاءات الرسمية، وشجعت جميع الدول الأعضاء على المشاركة في أعمال مختلف أفرقة العمل التابعة للجنة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية.

125/53

## التصنيفات الإحصائية الدولية

إن اللجنة الإحصائية:

- (أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية<sup>(32)</sup>، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي قامت به اللجنة وأفرقة الخبراء التابعة لها؛
- (ب) أيدت الهيكل المنقح المقترح للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وشجعت فريق العمل المعني بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد على وضع الصيغة النهائية للهيكل على المستوى الأكثر تفصيلاً (مستوى أربعة أرقام) وملاحظاته التفسيرية، مع مراعاة التعليقات الواردة أثناء المشاورة العالمية؛
- (ج) شجعت فريق العمل المعني بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة على مواصلة عمله على النحو المقرر، أي الانتهاء من تنقيح التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية وإجراء مشاورة عالمية قبل تقديمها إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين للموافقة عليها؛
- (د) أحاطت علماً بالتقدم المحرز في تنقيح التصنيف المركزي للمنتجات، وشجعت فريق العمل المعني بالتصنيف المركزي للمنتجات على مواصلة الأنشطة المقررة من أجل تقديم التصنيف المنقح للمنتجات إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين للموافقة عليه؛
- (هـ) أوصت بوضع أدوات وبرامج لدعم تنفيذ التصنيفات المنقحة، بمجرد الانتهاء منها، بما في ذلك وضع مؤشرات ومناظرات فضلاً عن أدلة تنفيذ التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات؛
- (و) طلبت إلى اللجنة أن تتقح التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة لتحسين المواءمة بين التصنيف الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات، وأن تقدم برنامج عمل للتحديث لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، وشجعت البلدان على المشاركة في تنقيح التصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة؛
- (ز) أيدت تصنيف مهام الأعمال التجارية كتصنيف إحصائي دولي، بينما طلبت إلى اللجنة أن تضع خطة للصيانة والتنفيذ وتوضح مسائل التنفيذ وتدعم البلدان في استخدامها؛
- (ح) حثت على وضع الصيغة النهائية لتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لعام 2018 ووضع المناظرات ذات الصلة لمساعدة البلدان في تنفيذه؛
- (ط) أوصت بتنقيح تصنيف وظائف (مهام) الحكومة وتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تغييرات على التصنيفات الأخرى للنفقات حسب الغرض، وتقديم برنامج عمل مقترح للتحديث، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين؛
- (ي) طلبت إلى اللجنة أن تتعاون مع الفريق العامل التقني التابع لمنظمة العمل الدولية المعني بتنقيح التصنيف الدولي الموحد للمهن؛

(ك) طلبت إلى اللجنة أن تضع اقتراحا بشأن زيادة تواتر وانتظام دورات تنقيح التصنيفات الإحصائية الدولية من أجل: (1) زيادة التنسيق بين التصنيفات ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ (2) وتعزيز النهج المرنة والمبتكرة إزاء التصنيفات؛ (3) وتلبية الاحتياجات التحليلية والسياساتية والبياناتية المعاصرة؛

(ل) رحبت ببرنامج العمل المقبل المقترح للجنة، وشجعت على تبادل الخبرات الوطنية في القضايا الجديدة والناشئة التي تواجه التصنيفات الإحصائية.

## 126/53

### البيانات المفتوحة

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة<sup>(33)</sup>، وأثنت على الفريق العامل لتقديمه توجيهات إلى المكاتب الإحصائية الوطنية بشأن الممارسات المتصلة بالبيانات المفتوحة في إنتاج إحصاءات رسمية؛

(ب) أعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في وضع نموذج مفتوح افتراضيا لنشر الإحصاءات، ووافقت على التوجيهات المقترحة، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة الامتثال للأطر القانونية الوطنية؛

(ج) علاوة على ذلك، أحاطت علما باستعراضات أفضل الممارسات المتعلقة بترخيص البيانات ومواءمتها مع القوانين الوطنية؛

(د) شددت على أهمية قابلية التشغيل البيئي كمفتاح للكشف عن إمكانات البيانات المفتوحة، ورحبت بنموذج نضج البيانات المشترك والتوجيهات المصاحبة له كأداة عملية للمكاتب الإحصائية الوطنية؛

(هـ) أعربت عن تقديرها للأهمية المعطاة للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي، ورحبت باستعراض حالات استخدام الإحصاءات المفتوحة على المستوى المحلي؛

(و) وافقت على إدراج قضايا البيانات المفتوحة في مناقشات الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات نظرا لزيادة أهمية قضايا البيانات المفتوحة ومن أجل خلق قيمة جديدة مبتكرة مستقاة من البيانات؛ ودعت الأعضاء الآخرين إلى الانضمام إلى الحوار الذي يراعه ذلك الفريق، مع التسليم بأن تعددية وجهات النظر سيكون لها أثر إيجابي على المنتجات المزمع تطويرها؛

(ز) أعربت عن امتنانها وتقديرها للفريق العامل المعني بالبيانات المفتوحة لما بذله من جهود مخلصة لسنوات لتوفير التوجيهات للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن الممارسات المتصلة بالبيانات المفتوحة، ووافقت على اقتراح حل الفريق.

## تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية<sup>(34)</sup>، وأشارت إلى الدور الهام لتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وغيرها من مصادر البيانات، في اتخاذ القرارات المستنيرة استجابة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وقضايا الأمن، وإنتاج الأغذية، وغيرها من المجالات المواضيعية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(35)</sup> على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ب) سلمت بالتجارب الوطنية العديدة لكيفية تنفيذ الإطار الجغرافي المكاني الإحصائي العالمي، ولذلك فإنها أيدت دليل تنفيذ الإطار الجغرافي المكاني الإحصائي العالمي بوصفه موردا ممتازا لدعم تنفيذ وتفعيل إطار إنتاج ونشر البيانات الإحصائية الممكنة من الناحية الجغرافية المكانية، وشجعت المكاتب الإحصائية على التعاون مع وكالاتها الوطنية للمعلومات الجغرافية المكانية لضمان تنفيذ الإطار حسب طاقاته استنادا إلى الظروف الوطنية؛

(ج) حثت على مواصلة تنفيذ الإطار وتشغيله، ولاحظت أن عدة بلدان، لا سيما البلدان النامية، لا تزال تفتقر إلى القدرة الكافية على إدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

(د) رحبت بزيادة التركيز على الدور التنسيقي لفريق الخبراء وجهوده الرامية إلى تعزيز الروابط المتبادلة مع الأفرقة ذات الصلة في الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية على السواء، وشجعت فريق الخبراء على تعزيز تعاونهم مع اللجان الإقليمية التابعة للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين؛

(هـ) أحاطت علما بالتنفيذ والتحليل المنبئيين عن الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن الاستعداد لتنفيذ الإطار وخطة عمل فريق الخبراء للفترة 2022-2024، ورحبت بالجهود المتواصلة التي يبذلها لتقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء لدعم اعتماد الإطار وتنفيذه، بما في ذلك مواصلة تطوير المعايير والعمليات الإحصائية الرئيسية لتعزيز تكامل المعلومات الإحصائية والمعلومات الجغرافية المكانية؛

(و) أحاطت علما بالاقترحات الموجهة إلى الأمانة بتقديم المزيد من الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الإطار، لتعزيز التكامل الإحصائي والجغرافي المكاني على الصعيد الوطني، وتيسير ذلك من خلال تنظيم حلقات عمل وغيرها من آليات المساعدة التقنية.

(34) E/CN.3/2022/28.

(35) قرار الجمعية العامة 1/70.

128/53

## إحصاءات الحوكمة والسلام والأمن

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة<sup>(36)</sup>، وأقرت بعمل فريق برايا وأيدته؛ وأعربت عن تقديرها للمنتجات التي تم تطويرها، لا سيما المذكرة الإرشادية المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

(ب) أثنت على الدليل المتعلق بإحصاءات الحوكمة، الذي سيستخدم في إنتاج إحصاءات وطنية عن الإدارة، لا سيما لرصد وتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ولاحظت أن هناك عناصر منهجية في إنتاج إحصاءات الحوكمة تتطلب مزيداً من الاهتمام؛ وأشارت إلى ضرورة أن تتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(37)</sup>؛

(ج) دعمت خطة عمل فريق برايا للفترة 2020-2025 وركائزها الثلاث:

1' تحسين وتوحيد منهجيات قياس الحوكمة؛

2' تعزيز قدرات المكاتب الإحصائية على إنتاج إحصاءات موثوقة عن الحوكمة؛

3' الدعوة إلى زيادة الطلب على إحصاءات الحوكمة وتعبئة الموارد الوطنية والدولية لتيسير إنتاج تلك الإحصاءات؛

(د) رحبت بإنشاء فريق العمل المعنيين بعدم التمييز والمساواة، والمشاركة في الشؤون السياسية والعامية، وأيدت خطط عملهما، وشجعت على المشاركة على نطاق واسع، لا سيما مشاركة البلدان الأفريقية، في أعمال فريق العمل هذين، وأيدت إنشاء أفرقة عمل إضافية معنية بالأبعاد الأخرى للحوكمة التي تتطلب مزيداً من العمل المنهجي، مع كفاءة التأزر والتنسيق مع مسارات العمل الأخرى ذات الصلة.

129/53

## برنامج عمل شعبية الإحصاءات

أحاطت اللجنة الإحصائية علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير شعبة الإحصاءات بشأن برنامج عمل الشعبة، بما في ذلك الأنشطة والخطط والأولويات الحالية للشعبة، وطلبت إلى المكتب أن يستعرض بشكل موضوعي المقترحات البرنامجية لعام 2023.

(36) E/CN.3/2022/29.

(37) قرار الجمعية العامة 1/70.



130/53

بنود للعلم

أحاطت اللجنة الإحصائية علما بالتقارير التالية:

- تقرير فريق تيتشفيلد المعني بالإحصاءات المتعلقة بالشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن<sup>(38)</sup>
- التقرير المشترك للأمين العام وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة عن إحصاءات الإعاقة<sup>(39)</sup>
- تقرير الأمين العام عن إحصاءات الطاقة<sup>(40)</sup>
- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن الإحصاءات الصناعية<sup>(41)</sup>
- تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية<sup>(42)</sup>
- تقرير فريق فوربرغ المعني بإحصاءات الخدمات<sup>(43)</sup>
- تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار<sup>(44)</sup>
- تقرير لجنة كبار إحصائيي منظومة الأمم المتحدة عن التنسيق داخل النظام الإحصائي للأمم المتحدة<sup>(45)</sup>
- تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية<sup>(46)</sup>
- تقرير الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل اللجنة الإحصائية<sup>(47)</sup>

.E/CN.3/2022/30 (38)

.E/CN.3/2022/31 (39)

.E/CN.3/2022/32 (40)

.E/CN.3/2022/33 (41)

.E/CN.3/2022/34 (42)

.E/CN.3/2022/35 (43)

.E/CN.3/2022/36 (44)

.E/CN.3/2022/37 (45)

.E/CN.3/2022/38 (46)

.E/CN.3/2022/39 (47)

## الفصل الثاني

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة ومواعيد انعقادها

- 1 - في 11 آذار/مارس، أقرت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.3/2022/L.2، ومواعيد انعقادها في إطار إجراء الموافقة الصامتة عملاً بمقرر المجلس 312/2022، وعهدت إلى المكتب بمهمة تبسيطه ووضعها في صيغته النهائية. وقُررت اللجنة أيضاً أن توصي المجلس بالموافقة على جدول الأعمال المؤقت (انظر الفصل الأول، الفرع باء).
- 2 - وكان معروضاً على اللجنة الوثيقتان التاليتان، اللتان قدمتهما ممثلة لمكتب مدير شعبة الإحصاءات:
  - (أ) متكرة من الأمانة العامة عن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة ووثائقها (E/CN.3/2022/L.2)، بصيغته المنقحة شفويًا.
  - (ب) متكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الإحصائية للفترة 2022-2026 (E/CN.3/2022/40)، بصيغته المنقحة شفويًا.
- 3 - وفي 11 آذار/مارس أيضاً، وفي إطار إجراء الموافقة الصامتة نفسه، قررت اللجنة أن توصي المجلس بأن تُعقد دورتها الرابعة والخمسون في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023.
- 4 - وكذلك في 11 آذار/مارس، وفي إطار إجراء الموافقة الصامتة نفسه، وافقت اللجنة على مشروع برنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2022-2026 (E/CN.3/2022/40)، بصيغته المنقحة شفويًا.

## الفصل الثالث

### تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين

في 11 آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين، بما في ذلك مشروع القرار ومشاريع المقررات الواردة فيه، بصيغتها المنقحة شفويا، في إطار إجراء الموافقة الصامتة عملا بمقرر المجلس 312/2022، وعهدت إلى المقرر بمهمة تبسيطه ووضع صيغته النهائية.

## الفصل الرابع

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

1 - عملاً بمقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 312/2022 و 313/2022، وأخذاً في الحسبان الظروف السائدة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تؤثر في ترتيبات العمل، والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة في الفترة المؤقتة، لم تعقد اللجنة الإحصائية جلسات رسمية خلال دورتها الثالثة والخمسين. وعقدت اللجنة ثماني جلسات غير رسمية بصورة افتراضية مع توفير الترجمة الفورية عن بعد في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس وفي 4 آذار/مارس 2022 عملاً بمقرر المجلس 313/2022.

2 - واضطلعت اللجنة بأعمالها خلال الدورة الثالثة والخمسين من خلال المراسلات والمشاورات غير الرسمية، ونظرت في المقترحات في إطار إجراء الموافقة الصامتة عملاً بمقرر المجلس 312/2022.

#### باء - الحضور

3 - حضر الجلسات غير الرسمية للدورة الثالثة والخمسين التي عقدت بصورة افتراضية ممثلو الدول الـ 24 الأعضاء في اللجنة. وحضر الجلسات أيضاً مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

4 - انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية في إطار إجراء الموافقة الصامتة عملاً بمقرر المجلس 312/2022:

الرئيسة:

غابرييلا فوكوفيتش (هنغاريا)

نواب الرئيسة:

خوان دانيال أوفيدو (كولومبيا)

جورج - سيمون أولريش (سويسرا)

عثمان أليمامي سنكوه (سيراليون)

المقرر:

ريو كيونكووان (جمهورية كوريا)

#### دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

5 - في 24 شباط/فبراير، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.3/2022/1، في إطار إجراء الموافقة الصامتة عملاً بمقرر المجلس 312/2022.

6 - وأقرت اللجنة أيضا برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للدورة (E/CN.3/2022/L.1/Rev.1)، وذلك في إطار إجراء الموافقة الصامتة.

7 - واتخذت اللجنة أيضاً قراراً في إطار إجراء الموافقة الصامتة نفسه، دعت فيه المنظمات الحكومية الدولية التالية إلى المشاركة بصفة مراقب في دورتها الثالثة والخمسين: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية؛ واتحاد المغرب العربي؛ ومصرف التسويات الدولية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

## هاء - الوثائق

8 - يمكن الاطلاع على الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين على الرابط التالي:  
<https://unstats.un.org/unsd/statcom/53rd-session/documents>

